

الجهاز المركزي للإحصاء يرصد تراجع المواليد 768 ألفاً منذ 2014 : تحميل الحكومة الزيادة السكانية مسؤولية تردي الخدمات خطأ



الجمعة 14 أغسطس 2026 04:00 م

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع عدد المواليد في مصر من نحو 2.72 مليون مولود عام 2014 إلى 1.952 مليون عام 2025، بانخفاض يقارب 768 ألف مولود، ما يضع مبررات الضغط السكاني الحكومي أمام اختبار الأرقام

وبالتالي لم يعد مقنعًا اختزال تراجع الخدمات وغلاء المعيشة وضيق فرص العمل في عدد المواليد، بعدما انخفض الإنجاب بوضوح بينما استمرت أزمات الأسعار والدين والخدمات، بما يحقل اختيارات الإدارة العامة نصيبًا أكبر من المسؤولية

كما أن الاتجاه النزولي لم يبدأ في عام واحد عابر، بل ظهر تدريجيًا منذ 2015، قبل أن يهبط عدد المواليد إلى أقل من مليوني مولود في 2024 لأول مرة منذ سنوات، ويواصل الانخفاض خلال 2025.

وفي المقابل ظل الخطاب الرسمي يضع الزيادة السكانية في مقدمة أسباب الضغط على التعليم والصحة والإسكان، رغم أن عدد المواليد تراجع بنحو 28% مقارنة بعام 2014، وهو تحول ديموغرافي لا يمكن تجاهله عند تقييم الأداء

وفوق ذلك تكشف المقارنة التاريخية مفارقة لافتة، إذ ارتفع عدد المواليد خلال سنوات حكم حسني مبارك من نحو 1.687 مليون عام 1998 إلى 2.72 مليون عام 2014، بزيادة تجاوزت مليون مولود خلال 16 عامًا

ومن ناحية أخرى لم تنجح حملات تنظيم الأسرة القديمة وحدها في كبح الزيادة، إذ واجهت نقصًا في مقدمي الخدمات وصعوبة الوصول إلى مناطق نائية وانتشار مخاوف اجتماعية وصحية من وسائل منع الحمل بين قطاعات واسعة

تراجع يتحدى المبررات

بدايةً يؤكد الخبير في الإحصاء والسياسات العامة ماجد عثمان أن انخفاض المواليد يرتبط بتغير القيم الإنجابية تدريجيًا، إلى جانب الضغوط الاقتصادية، مشيرًا إلى أن تراجع الزواج وحده لا يفسر الظاهرة وأن بعض الأزواج يؤجلون الإنجاب أو يقللون الأطفال

وفي السياق نفسه تكشف قراءة عثمان جانبًا لا يظهر في الخطاب الحكومي، وهو أن الغلاء وعدم اليقين بشأن المستقبل قد يدفعان الأسر إلى تقليص خطط الإنجاب، ما يجعل انخفاض المواليد انعكاسًا للأزمة وليس مجرد نجاح إداري

وعلى هذا الأساس يصبح التراجع الديموغرافي سلاخًا ذا حدين، فهو يقلل الضغط المستقبلي على المدارس والمستشفيات، لكنه قد يكشف أيضًا أن أسراً كثيرة أعادت حساباتها تحت وطأة ارتفاع تكاليف السكن والغذاء والتعليم والعلاج

كذلك سجل معدل الإنجاب الكلي انخفاضًا من نحو 3.5 طفل لكل سيدة عام 2014 إلى مستويات تقترب من 2.34 بنهاية 2025، بما يعكس تحولاً واسعًا في السلوك الإنجابي داخل المجتمع المصري خلال عقد واحد

ومع ذلك لا يعني انخفاض الإنجاب توقف الزيادة السكانية فورًا، لأن التركيبة العمرية المصرية تضم أعدادًا كبيرة من الشباب الذين يدخلون تباعًا سنوات الزواج والإنجاب، وهو ما يبقي عدد السكان في اتجاه صاعد لبعض الوقت

وفي هذا الإطار يوضح عمرو حسن، المتخصص في قضايا السكان وتنمية الأسرة، أن استمرار نمو السكان رغم انخفاض الإنجاب يرتبط برخم الأجيال الكبيرة التي ولدت سابقًا وتصل حاليًا أو لاحقًا إلى أعمار الزواج والإنجاب

ومن ثم فإن استخدام إجمالي عدد السكان وحده لتبرير ضعف الخدمات يغفل الفارق بين المخزون السكاني المتراكم وبين التدفق السنوي للمواليد، وهو التدفق الذي تراجع فعليًا بصورة واضحة وفق بيانات الجهات الرسمية نفسها

أسر تقلص أحلامها

إضافة إلى ذلك تشير دراسات سكانية إلى أن ارتفاع تعليم النساء وزيادة قدرتهن على اتخاذ القرار داخل الأسرة ساهما في تراجع الخصوبة، بالتوازي مع انخفاض الزواج المبكر واتساع المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة في المحافظات

وبالتزامن مع ذلك أدى انتشار وسائل الاتصال والإعلام إلى وصول رسائل تنظيم الأسرة إلى قرى ونجوع كانت أقل تعرّضًا لهذه الحملات سابقًا، ما ساعد على توسيع استخدام وسائل منع الحمل وتغيير التصورات المتعلقة بحجم الأسرة

وعلاوة على ذلك أصبح إنجاب طفلين خيارًا أكثر حضورًا لدى قطاعات واسعة من الأسر، نتيجة تداخل الوعي الصحي والتعليم وتكاليف المعيشة وطموحات الآباء في توفير تعليم ورعاية أفضل، بدل توزيع الموارد المحدودة على عدد أكبر

أما عبلة الألفي، نائب وزير الصحة لشؤون السكان وتنمية الأسرة، فتربط تراجع الإنجاب بتوسيع خدمات الصحة الإنجابية والمباعدة بين الولادات، وتعتبر انخفاض المعدل مؤشّرًا على تغير فعلي في أنماط الإنجاب لدى الأسر المصرية

وبالرغم من هذا التفسير الرسمي، فإن الفصل بين أثر الحملات الحكومية وأثر الأزمة المعيشية يحتاج حذرًا، لأن الضغوط الاقتصادية المتصاعدة خلال السنوات الأخيرة تزامنت زمنيًا مع انخفاض المواليد وقدمت للأسر أسبابًا إضافية لتأجيل الإنجاب

إلى جانب ذلك ارتفعت كلفة تكوين الأسرة بصورة حادة، من السكن والتجهيز إلى الطعام والتعليم والرعاية الطبية، ما جعل قرار الطفل الجديد مرتبطًا بحسابات مالية شديدة القسوة لدى ملايين الأسر، خصوصًا بين الشباب والطبقات الأقل دخلًا

ولهذا لا يمكن الاحتفاء بانخفاض المواليد بوصفه إنجازًا منفصلًا عن ظروف الناس، إذا كان جزء من هذا الانخفاض مدفوعًا بالخوف من المستقبل والعجز عن الوفاء باحتياجات الأطفال، لا بتحسن نوعية الحياة وحده

سكان أقل وأزمات باقية

وبناءً على ذلك تضع الأرقام الحكومة أمام سؤال مباشر بشأن نتائج الانخفاض السكاني على الخدمات، فإذا كان المواليد قد تراجعوا بنحو 768 ألفًا مقارنة بعام 2014، فلماذا بقيت الشكاوى من الفصول والمستشفيات والنقل والأسعار متصاعدة

وفي الوقت نفسه يفترض انخفاض عدد المواليد أن يمنح الدولة فرصة لإعادة توجيه الموارد وتحسين نصيب الفرد من التعليم والرعاية الصحية، لكن ذلك يتطلب كفاءة في الإنفاق وتحديدًا للأولويات بدل الاكتفاء بإلقاء المسؤولية على المواطنين

وبالمثل لا تنفي البيانات أن مصر لا تزال دولة كثيفة السكان وتواجه ضغطًا حقيقيًا على الموارد، لكنها تنفي أن الزيادة وحدها تفسير كاف لكل إخفاق، خصوصًا عندما تتراجع المؤشرات الديموغرافية بينما تستمر المشكلات الأساسية

ومن جهة أخرى تظل قضية توزيع السكان شديدة الأهمية، لأن التركيز الجغرافي في الوادي والدلتا يخلق كثافات مرتفعة وضغطًا محليًا، وهو تحد مختلف عن عدد المواليد السنوي ويتطلب تخطيطًا عمرانيًا واقتصاديًا أكثر توازنًا

وعند المقارنة بين الفترتين يظهر أن برامج تنظيم الأسرة استمرت عبر حكومات متعاقبة، لكن نتائجها اختلفت بفعل التعليم والإعلام والتحول الاجتماعي والضغط الاقتصادي، ما يجعل نسب النجاح المنسوبة لأي إدارة بحاجة إلى قراءة أكثر تعقيدًا

وفي المحصلة لا تقدم أرقام المواليد شهادة براءة للحكومة ولا تنفي التحدي السكاني، لكنها تسحب من الخطاب الرسمي حق استخدام السكان كشماعة جاهزة لكل أزمة، بعدما تحرك المؤشر الذي طالما جرى تقديمه باعتباره أصل المشكلة

وأخيرًا تكشف رحلة المواليد من 2.72 مليون في 2014 إلى 1.952 مليون في 2025 أن المجتمع تغير بالفعل، بينما يبقى الاختبار الحقيقي هو ما إذا كانت الدولة ستترجم هذا التحول إلى خدمات أفضل وحياة أقل كلفة